الموجة الثانية من جائحة «كوفيد- 19» بدأت .. وأوروبا تفرض قيوداً جديدة

«الوطني»: الهروب نحو الملاذات الآمنة يدفع مؤشرات وول ستريت للمنطقة الحمراء

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن الأسبوع الماضي لم يشهد احداثا تذكر على الصعيد الإقتصادي وكان اسبوعاً هادئاً على غير المعتاد، في حين احكمت مخاوف تفشي موجه ثانية من جائحة كوفيد19- قبضتها على مسار الأسواق. وكان هذا الأمر واضحا منذ فترة، إلا انه بدأ الان في دفع الحكومات للاستجابة بفرض قيود أكثر صرامة. ووفقاً لجامعة جونز هوبكنز، تجاوز العدد الإجمالي لحالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد 32.1 مليون حالة على مستوى العالم، وارتفعت اعداد الوفيات إلى أكثر من 981 ألف حالة. وفي الولايات المتحدة، تجاوزت حالات الإصابة بالفيروس 7 مليون حالة بما يمثل أكثر من 20 % من إجمالي الحالات المعلنة على مستوى العالم. وعلى الرغم من ذلك، شهد الدولار الأمريكي ارتفاعاً واسع النطاق خلال الأسبوع الماضي مقابل الملاذات الآمنة الأخرى (الين الياباني والفرنك السويسري والذهب). ويبدو أن العوامل التي تحرك الأسواق ليست مرتبطة بعدد حالات الإصابة بفيروس كوفيد19-، بل بالقيود الجديدة التي تفرضها الدول لاحتواء الجائحة.

سجلت المملكة المتحدة وفرنسا مستويات قياسية لحالات الإصابة اليومية بكوفيد19- خلال الأسبوع الماضي، بينما اقتربت إسبانيا من تسجيل مستويات قياسية. وتم فرض تدابير احترازية جديدة في تلك الدول سالفة الذكر. وحذرت السلطات الصحية الإسبانية سكان مدريد من «أسابيع صعبة قادمة»، فيما قد تستمر القيود التي فرضتها الحكومة البريطانية مؤخرا لمدة ستة أشهر. وفي الوقت الذي تفرض فيه أوروبا قيودا مشددة، لا تفكر الولايات المتحدة في وضع أي قيود على حرية الحركة وأنشطة الأعمال. وقد ارتفع الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوياته المسجلة في شهرين، وصولا إلى 94.742 مقابل سلة من العملات ليسجل ارتفاع بنسبة 1.91 % على أساس أسبوعي. وعندما ارتفعت حالات الإصابة بفيروس كوفيد19- في مارس الماضي وفرضت الدول عمليات الإغلاق، ارتفع الدولار إلى مستويات قياسية. وهنا نتساءل، هل سيعيد التاريخ نفسه؟

وفي وول ستريت، تراجع اداء مؤشرات الأسهم الرئيسية الثلاثة بشكل جماعي ، حيث سيطرت حالة الابتعاد عن المخاطرة على معنويات السوق. كما يبدو أن المستثمرين بدأوا يفقدون الأمل في توصل الكونجرس إلى اتفاق بشأن تقديم المزيد من برامج التحفيز الاقتصادي قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية وذلك على الرغم من تحذير محافظي البنوك المركزية الأمريكية من حدوث تباطؤ اقتصادي ما لم يتم إقرار جولة جديدة من الدعم المالي. وقد تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز من أعلى مستوياته المسجلة خلال الشهر والبالغة 3،588.11 نقطة وخسر أكثر من 8 % من قيمته، في حين تراجع مؤشر داو جونز بحوالي 7 % من أعلى مستوياته المسجلة خلال الشهر الحالي.

أما على صعيد أسواق العملات الأجنبية، كانت العملات الأكثر تذبذباً وعملات السلع الأسوأ أداءً خلال الأسبوع الماضي حيث سيطرت معنويات الابتعاد عن المخاطر على كافة الأسواق. وانخفض كلا من الدولار الاسترالي والدولار النيوزيلندي بنسبة 3.67 % 3.18 % على التوالي مقابل الدولار الأمريكي. ويأتي تعثر الدولار الاسترالي في ظل تزايد التوقعات بشأن خفض وشيك لسعر الفائدة في أكتوبر، بينما أكد مسؤولو السياسة النقدية في نيوزيلندا أنهم في طريقهم لتطبيق المزيد من سياسات التيسير النقدي، بما في ذلك أسعار الفائدة السلبية.

مؤشرات الاقتصاد الكلي الأمريكي

تراجعت أنشطة الأعمال هامشياً هذا الشهر في الولايات المتحدة، وسجل قطاع الصناعات التحويلية مكاسب قابلها ضعف أداء قطاعات الخدمات. وانخفض مؤشر مديري المشتريات المركب 0.2 نقطة فقط ليصل إلى 54.4، في حين تراجع مؤشر الخدمات من 55 إلى 54.6. من جهة أخرى، قفز نشاط المصانع إلى أعلى مستوياته المسجلة على مدار 20 شهراً، وصولاً إلى 53.5. وبالنظر إلى الصورة الشاملة، نلحظ تحسن أنشطة الأعمال بشكل كبير مقارنة بحالة التراجع الحاد الذي شهدناه خلال الربع الثاني اثناء ذروة تفشي الجائحة حيث يستمر المصنعون في التفوق على مقدمي الخدمات. أما بالنسبة لأفاق النمو، فمن المتوقع أن يتعافى الناتج المحلي الإجمالي إلى 32 %على أساس سنوي في الربع الثالث بعد انخفاضه بمعدل 31.7 % في الربع الثاني عندما سجل أسوأ أداء على الإطلاق منذ أن بدأت الحكومة في الاحتفاظ بتلك السجلات في العام 1947.

أوروبا والمملكة المتحدة

أظهرت المؤشرات الأولية الصادرة عن منطقة اليورو لشهر سبتمبر تباين واضح بين أداء قطاعي الصناعة والخدمات. حيث انخفض مؤشر نشاط قطاع الخدمات في السوق الموحدة متراجعاً لمستويات الانكماش من 50.5 إلى 47.6 نقطة في حين ارتفع مؤشر القطاع التصنيعي متخطياً أعلى مستوياته المسجلة في عامين، حيث بلغ 53.7 نقطة مقابل 51.7 نقطة. في حين تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب، الذي يشمل كلا القطاعين من 51.9 إلى 50.1، حيث تراجع قطاع الخدمات الأكبر حجماً إلى منطقة النمو السلبي. وصرح كبير الاقتصاديين التجاريين لدى IHS Markit أن «شركات خدمات التعامل المباشر مع المستهلكين على وجه الخصوص قد تضررت من جراء تزايد مخاوف تفشي الجائحة».

وبالنظر إلى أداء قطاع الصناعات التحويلية الألماني، نلحظ ارتفاع المؤشر إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ 31 شهراً حيث بلغ 56.8 نقطة مع إعلان المصانع عن نمو الإنتاج وسط زيادة الطلب، خاصة من أسواق التصدير. وبصفة عامة، تجاوز إجمالي حالات الإصابة بكوفيد19- في أوروبا 5 مليون حالة، وارتفعت اعداد الوفيات إلى 227،130. ويبدو أن الموجة الثانية التي كانت الأسواق المالية قلقة بشأنها قد بدأت بالفعل، ومع أخذ ذلك في الاعتبار، قد يظل قطاع الخدمات ضعيفاً دون حاجز 50 نقطة حتى يتم السيطرة مجدداً على حالات الإصابة بالفيروس.

فرض قيود تجارية جديدة

فقد التعافي الاقتصادي في المملكة المتحدة زخمه خلال الشهر كما يتضح من مؤشرات مديري المشتريات. حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب إلى أدنى مستوياته المسجلة في 3 أشهر وصولا إلى مستوى 55.7 في سبتمبر مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة في ست سنوات التي وصلها في أغسطس عند مستوى 59.1. حيث فقد مؤشر الخدمات 3.7 نقطة وتراجع إلى مستوى 55.1 نقطة، في حين تراجع المؤشر التصنيعي 0.9 نقطة إلى 54.3. وقد ظلت المؤشرات فوق حاجز 50 نقطة بما يدل على التوسع في كلا القطاعين، وبذلك تكون أرقام مؤشر مديري المشتريات في المملكة المتحدة أفضل من تلك التي شهدتها منطقة اليورو. وعلى الرغم من البيانات الإيجابية إلى حد ما، فإن تراجع المؤشرات يشير إلى أن وتيرة الانتعاش قد بدأت بالفعل في التباطؤ.

وخلال الأسبوع الماضي، صرح رئيس الوزراء بوريس جونسون أن المملكة المتحدة وصلت إلى «نقطة تحول خطيرة» وذلك أثناء اعلانه عن تطبيق إجراءات احترازية جديدة للحد من تفشي الجائحة. وتتوقع الحكومة أن تبقى الإجراءات الجديدة سارية حتى شهر مارس من العام المقبل بما قد يؤدي إلى انتكاسة التعافي الاقتصادي ويدفع بالاقتصاد نحو الركود. وقد يتسبب إعادة وضع القيود على عدد ساعات العمل وإجبار الموظفين على العمل من المنزل مرة أخرى في تعطيل وتيرة الانتعاش الاقتصادي تماماً في الربع الرابع. إلا أن الخطر الرئيسي يكمن في أن الحكومة يجب عليها تطبيق إجراءات أكثر صرامة. فعلى سبيل المثال، قد تأمر الحكومة بإغلاق الأنشطة الاقتصادية على المستوى الوطني لمدة أسبوعين. من جهة أخرى، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة بأكثر من 20 % في الربع الثاني، فيما يمثل اعلى معدل تراجع لأي من اقتصادات مجموعة الدول السبع، ويتوقع بنك إنجلترا أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث بنسبة 7 % عن مستويات ما قبل الجائحة.

التدخل في مسار العملات الأجنبية

أبقى البنك الوطني السويسري على سعر الفائدة على الودائع عند مستوى 0.75- % والذي يعتبر أدنى المستويات على مستوى العالم، والذي كان ساريا منذ العام 2014. ورسم البنك صورة أقل تشاؤماً عن تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد السويسري من خلال رفع توقعاته لآفاق النمو الاقتصادي، متوقعاً أن يصل معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي إلى 5 % في العام الحالي، أي أفضل من الانكماش بنسبة 6 % الذي توقعه في يونيو. وأكد البنك الوطني السويسري أن هناك حالة ضبابية شديدة ما تزال تحيط بالتوقعات الاقتصادية، لكنه توقع انتعاشاً «قويًا» في الربع الثالث للاقتصاد السويسري. وأضاف البنك: «قد تستمر التطورات الإيجابية في العام 2021». وعلى صعيد التضخم، يتوقع البنك المركزي أن يشهد ارتفاع الأسعار أداءً إيجابياً في العام المقبل بمعدل 0.1 % وبنسبة 0.2 % في العام 2022.

كما أبدى البنك استعداده لتسريع وتيرة تدخله بصورة كبيرة في سوق العملات الأجنبية نظراً لتزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي على مستوى العالم والتي أدت إلى زيادة الضغط على الفرنك السويسري. وكان الفرنك السويسري قد ارتفع في شهر مايو إلى أعلى مستوياته المسجلة في خمس سنوات مقابل اليورو، وتشير تقديرات محللي بنك كريدي سويس الصادرة الأسبوع الماضي أن البنك الوطني السويسري باع ما قيمته 98 مليار دولار من عملته في النصف الأول من هذا العام وحده – وهو أكبر خطوة قام بها البنك المركزي السويسري لإضعاف قيمة عملته خلال السنوات الخمس الماضية. ونستخلص من ذلك حرص مسؤولو السياسة النقدية على اتباع أسلوبهم المزدوج القائم على فرض أسعار الفائدة السلبية والتدخل في أسواق العملات للحد من قوة الفرنك السويسري كملاذ آمن.

البنك الوطني

محافظو البنوك المركزية الأمريكية يطالبون الكونغرس بتقديم المزيد من الدعم المالي

أداء قطاع الصناعات التحويلية على جانبي الأطلسي يتفوق على «الخدمات»

البنك الوطني السويسري يستعد للتدخل في أسواق العملات لتقليل ارتفاع قيمة الفرنك

الدولار يرتفع عالمياً متجهاً لأفضل أداء شهري منذ 2019

ارتفع الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية خلال تعاملات أمس الأربعاء، قبل بيانات اقتصادية ليتجه لأفضل أداء شهري منذ 2019.

وينتظر المستثمرون الكشف عن بيانات وظائف القطاع الخاص غير الزراعي بالولايات المتحدة بالإضافة إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في القراءة النهائية للربع الثاني.

كما يقيم المستثمرون أول مناظرة بين ترامب ومنافسه الديمقراطي بايدن والتي شهدت تبادل للاتهامات قبل عقد انتخابات الرئاسة في 3 نوفمبر.

ومن جانبها، قالت نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب إنها تأمل في التوصل لصفقة تحفيزية مع البيت الأبيض هذا الأسبوع.

ويتجه الدولار الأمريكي لتحقيق أفضل مكاسب شهرية منذ يوليو لعام 2019 بنحو 2 بالمائة.

و ارتفع الدولار أمام اليورو بنحو 0.3 بالمائة إلى 1.1707 دولار.

كما استقرت العملة الأمريكية مقابل نظيرتها اليابانية عند مستوى 105.67 ين، في حين ارتفعت أمام الإسترليني بنحو 0.2 بالمائة مسجلة 1.2833 دولار.

فيما صعد الدولار أمام الفرنك السويسري بنسبة 0.3 بالمائة إلى 0.9226 فرنك.

وخلال نفس الفترة، ارتفع مؤشر الدولار الرئيسي الذي يقيس أداء العملة أمام 6 عملات رئيسية بنسبة 0.2 بالمائة إلى 94.08.

الدولار ينتعش

اقتصاد المملكة المتحدة يشهد انكماشا تاريخيا في الربع الثاني

انكمش اقتصاد المملكة المتحدة بوتيرة قياسية خلال الربع الثاني من العام الجاري، مع ضربة فيروس كورونا لكن بأقل من التقديرات الأولية.

وأظهرت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاءات الوطني البريطاني، أمس الأربعاء، أن الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا انكمش بنحو 19.8 بالمائة في الربع المنتهي في يونيو الماضي على أساس فصلي مقابل تراجع 2.5 بالمائة في أول ثلاثة أشهر من العام.

وكانت تقديرات المحللين تشير إلى أن اقتصاد المملكة المتحدة سوف ينكمش بنحو 20.4 بالمائة خلال الربع الماضي وهي نفس التقديرات الأولية.

وتعتبر وتيرة الانكماش في الربع الثاني هي الأسوأ في تاريخ المملكة المتحدة منذ بدء جمع البيانات في عام 1955.

وعلى أساس سنوي، تراجع اقتصاد المملكة المتحدة بنحو 21.5 بالمائة خلال الربع الثاني من 2020.

وبحسب البيانات، فإن الاستهلاك الخاص تراجع بنحو 23.6 بالمائة خلال الربع الثاني من هذا العام الحالي مقارنة مع هبوط 3 بالمائة خلال الربع السابق له.

انخفض الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي بنحو 0.1 بالمائة مسجلاً 1.2850 دولار.

«فورد إكسبلورر 2020» تحصد «أعلى تصنيفات السلامة» في الولايات المتحدة

فورد إكسبلورر 2020

حصلت فورد إكسبلورر 2020على تصنيف (Top Safety Pick+) من «معهد التأمين للسلامة على الطرقات السريعة» في الولايات المتحدة للمركبات التي تم تصنيعها بعد مايو 2020، ويعد هذا التصيف أعلى تقييم يمنحه المعهد على صعيد السلامة.

وتشمل معايير التصنيف الذي يمنحه المعهد ستة اختبارات للتصادم، وضمان حصول المصابيح الأمامية على تصنيف «مقبول أو جيد» بالحد الأدنى، وأن تأتي المركبات مزودة بتقنيات متقدمة لمساعدة السائق وتمكينه من تجنب حالات الاصطدام أو الحد من شدتها.

وفي هذا السياق، قال لي نيوكومب، مدير تسويق فورد إكسبلورر في فورد موتور كومباني: «تعتبر فورد إكسبلورر السيارة متعددة الاستعمالات الأكثر مبيعاً في الولايات المتحدة الأمريكية، ويستخدمها عملاؤنا على الدوام لاصطحاب عائلاتهم في مغامرات مشوقة أو الوصول إلى الوجهات التي يتطلعون لها سواء كانت مدارس أطفالهم أو الحدائق العامة أو المتنزهات الوطنية.ويأتي التصنيف الذي حصلت عليه من معهد التأمين للسلامة على الطرقات السريعة تأكيداً على شغف فريقنا المتفاني بمساعدة عملائنا لخوض هذه المغامرات والوصول إلى مختلف الوجهات».

وفي إطار التزام فورد بتزويد مركباتها بأحدث التقنيات، تأتي سيارة فورد إكسبلورر متعددة الاستعمالات مزودة بمجموعة تقنيات مساعد السائق المتقدمة Co–Pilot360 بشكل قياسي.وقد نجحت السيارة في حصد أعلى تقييمات المعهد في كافة اختبارات تصادم المركبة بالمركبة والمركبة بالمشاة. وتمكنت أيضاً من اجتياز جميع الاختبارات الستة لاختبار مقاومة التصادم التي يعتمدها المعهد، والتفوق بقدرات إضاءة المصابيح الأمامية عبر كافة فئات السيارة.

وتشمل مجموعة مزايا مساعد السائق Co–Pilot360 من فورد في إكسبلورر 2020 ما يلي:

- مساعد ما قبل الاصطدام المعزز بخاصية التوقف التلقائي في حالات الطوارئ والتي تشمل:
- تقنية رصد المشاة
- التحذير من الاصطدام الأمامي
- نظام المكابح الديناميكي
- نظام معلومات النقاط العمياء
- كاميرا الرؤية الخلفية
- نظام تنبيه حركة المرور
- نظام الحفاظ على المسار
- الأضواء الأمامية العالية التلقائية